خطة اسرائيلية لتوسيع مستوطنات الضفة.. وقرار بإنشاء جامعة في مستوطنة أرييل

■ القدس المحتلة/ وكالات/

في إطار الإستحواذ على مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة أقرت الحكومة الاسرائيلية أمس خطة لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية وانشاء أول جامعة عبرية في هذه المستوطنات وتعكس هذه الخطوة عدم رغبة اسرائيل في التخلي عن أراضي الفلسطينيين بالرغم من الحديث عن الانسحاب المزمع من مستعمرات قطاع غزة في الوقت الذي تقوم فيه بالسيطرة على اجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية وهو ما يؤدي إلى وضع المزيد من العراقيل لاحباط كل الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط.

وصوتت الحكومة الاسرائيلية أمس لصالح توسيع المستوطنات وانشاء أول جامعة تقام في مستوطنة بالضفة الغربية ، على ما اعلنت الاذاعة الاسرائيلية العامة.

واوضحت الاذاعة أن الحكومة أيدت بـ ١٣ صوتا مقابل سبعة أصوات تحويل معهد اقيم في اريل كبرى مستوطنات شمال الضفة الغربية إلى جامعة.

وعارض الوزراء العماليون الاقتراح باستثناء وزيرة الاتصالات داليا ايتسيك.

واتخذت الحكومة قرارها بناء على اقتراح وزيرة التربية ليمور ليفنات ليكود التي بررته موضحة انه رد على قرار جمعية الاساتذة الجامعيين البريطانية بمقاطعة جامعتين اسرائيليتين.

وقررت هذه الجمعية مقاطعة جامعة حيفا شمال اسرائيل المتهمة بانتهاك حرمة الأساتذة في انتقاد الحكومة وجامعة بار ايلان اليهودية لإقامتها فرعا في مستوطنة اريل بالضفة الغربية.

واعلنت جمعية الاساتذة الجامعيين البريطانيين انها قررت مقاطعة جامعة حيفا بعد أن تلقى استاذ العلوم السياسية فيها ايلان باب تهديدا بصرفه من وظيفته عام ٢٠٠٢م اثر مساندته اطروحة موضع جدل تتناول المجزرة التي ارتكبتها اسرائيل بحق مئتي مدني فلسطيني عام ١٩٤٨م.

وقد قدم عناصر من الوحدة المسلحة مازالوا على قيد الحياة شكوى بتهمة التشهير ضد واضع الاطروحة الذي أقر بوجود اخطاء فيها لكنه أكد على وقوع مجزرة.

كذلك اخذت جامعة حيفا التي تضم نسبة كبيرة من العرب الاسرائيليين بين طلابها، على باب دعوته لمقاطعة دولية للجامعات الاسرائيلية احتجاجا على قمع الانتفاضة، وقد تمكن من الاحتفاظ بوظيفته بفضل احتجاجات دولية.

من جهته ، اعتبر جيرالد شتاينبرغ مدير برنامج حل النزاعات في جامعة بار ايلان أن قرار جمعية الاساتذة الجامعيين البريطانيين سياسي محض.

وقال: انه عمل سياسي اقدمت عليه مجموعة صغيرة من الاساتذة الجامعيين المعادين بشدة لاسرائيل والذي يسعون لادراجها على لائحة سوداء مثلما حصل بالنسبة لجنوب افريقيا.. كما نددت وزارة الخارجية الاسرائيلية بحدة بقرار المقاطعة واعتبرته منحازاً وجائراً.

من جهة أخرى قدم الوزير الاسرائيلي المكلف بالعلاقات مع الشتات ناتان تشارانسكي ، الذي امتدحه الرئيس الامريكي جورج بوش بحرارة ، استقالته أمس من حكومة رئيس الوزراء ارئيل شارون احتجاجا على خطة الانسحاب من قطاع غزة.

وكان بوش قد استقبل مطولا تشارانسكي مؤلف كتاب قضية الديموقراطية في البيت الابيض في ١١ نوفمبر ٢٠٠٤م يوم وفاة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

وعلى الاثر اشاد الرئيس الامريكي اكثر من مرة بهذا الكتاب الذي يدعو إلى تحول ديموقراطي في العالم العربي.

وقال بوش في مقابلات صحافية مختلفة في الاشهر الاخيرة: اذا كنتم ترغبون في أخذ فكرة عن رأيي في السياسة الخارجية ، اقرأوا كتاب ناتان تشارانسكي.

إلا أن تشارانسكي لم يكتف بالدفاع عن مآثر الديموقراطية بل ذهب إلى اقصى اليمين في الساحة السياسية الاسرائيلية.

فقد عارض بشدة خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي للانسحاب من قطاع غزة واجلاء ثمانية آلاف مستوطن اسرائيلي من هذه المنطقة، وهو ينتمي إلى جناح المتمردين في حزب الليكود اليميني المدعومين من لوبي المستوطنين الذين لم يكفوا عن معارضة خطة شارون.

وقال في تصريح لاذاعة الجيش الاسرائيلي ان هذه الخطة خطأ مفجع سيكلفنا غاليا وسيشجع المقاومة.

وفي كتاب استقالته اعتبر أن الانسحاب سيحدث شقا رهيبا لا تفعل الحكومة مع الأسف شيئاً لتفاديه.

وللتعبير عن معارضته ، أمضى الوزير المستقيل ثلاثة أيام خلال عيد الفصح اليهودي الاسبوع الماضي في مستوطنة اتسمونا في قطاع غزة التي من المقرر ازالتها.

وكان تشارانسكي يعتبر اشد معارض للانسحاب من غزة داخل الحكومة منذ استقالة الوزير بدون حقيبة عوزي لانداو زعيم المتشددين في الليكود العام الماضي اضافة إلى عدد من وزراء الاتحاد الوطني والحزب القومي الديني وهما الحزبان اليمينيان المتطرفان.

احتجاجات في نواكشوط على زيارة «شالوم»

■ نواكشوط/ وكالات

ظهرت شعارات أمس على جدران نواكشوط حيث جرت تظاهرات احتجاجاً على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم المقررة اليوم.

وانتشرت قوات الأمن في مختلف أنحاء العاصمة الموريتانية لا سيما في المطار.

وكتبت شعارات على جدران مؤسسات مدرسية وجامعية ومساجد وحتى على جدران بعض المباني الخاصة في نواكشوط، وتدين الشعارات زيارة شالوم وتصفه بالمجرم الذي ينتمي إلى فريق أعتى المجرمين أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي ودعت إلى إفشال هذه الزيارة.

كذلك بدأت منظمات شعبية وطلابية تنظيم تظاهرات احتجاجية.

وأكد مسئولو المعاهدة الوطنية للدفاع عن فلسطين والعراق أن ناشطي الجمعية نظموا اعتصاماً في جامعة نواكشوط تعبيراً عن الرفض الشعبي الموريتاني التام لزيارة شالوم.

وأوضح الناطق باسم المعاهدة الشيخ باي ولد دولة أنها تظاهرة سلمية داعياً السلطات إلى عدم استفزاز المتظاهرين تفادياً لأي تجاوزات.

من جهة أخرى نظم مسئولون في المبادرة الطلابية ضد التسلل الصهيوني إلى موريتانيا تجمعاً أمام مقر وزارة الداخلية.

وانتشر رجال الشرطة من وحدات مكافحة الشغب في عدة مواقع من العاصمة لا سيما قرب الجامعة .

«الأطياف» العراقية تبحث آلية صياغة الدستور

عقد في بغداد أمس مؤتمر وطني خصص لبحث السبل الكفيلة بصياغة الدستور الدائم للبلاد ضم معظم أطياف المجتمع العراقي بحضور نواب في الجمعية الوطنية وشخصيات سياسية ودينية وقبلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الاحزاب بالإضافة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

وأكد المشاركون على ضرورة اشراك كل الأطراف العراقية مذهبية كانت أم حرفية في عملية صياغة الدستور.

وقال موفق الربيعي مستشار الأمن القومي أن هناك عاملا مهما يضمن تحقيق الشرعية النهائية في حالة اقرار الدستور ألا وهو التمثيل الديمقراطي لكل الطوائف والمذاهب في العراق.

واضاف أن الدستور يجب أن يكون عليه اجماع من الشعب العراقي كافة وان يلتزم به كل الأطراف بعد أن يتم عرضه على العراقيين، مشددا على ضرورة اشراك المرأة في عملية صياغة الدستور.

ومن جانبه قال ابراهيم بحر العلوم عضو البرلمان ووزير النفط السابق: نحن نريد أن نتوصل ونصادق على مجموعة من المبادئ الدستورية التي ينبغي على اللجنة الدستورية في الجمعية الوطنية الأخذ بها.

وأكد على ضرورة عرض هذه المبادئ على الشخصيات الدينية خاصة في المناطق السنية التي حرمت من المشاركة في الانتخابات التي جرت في يناير.

واوضح أن هذه المبادئ مهمة جدا، لأنها تخص شريحة كبيرة من أبناء الشعب.

وقال بحر العلوم: لابد أن يشعر أبناء هذه المناطق بأنهم شاركوا بإعداد المسودة التي سوف يتم عرضها منتصف اكتوبر المقبل.

من جانبه دعا الشيخ خليل جبار الجربة سني رئيس تجمع عشائر العراق في كلمة ألقاها في المؤتمر إلى مساهمة جميع العراقيين في صياغة الدستور بأيد عراقية بعيدا عن المصالح الشخصية، محذرا من المخاطر التي مر بها البلد في اشارة إلى تصاعد موجة العنف بعد الاعلان عن التشكيلة الوزارية الجديدة.

وقال الجربة: فلنساهم جميعا في صياغة الدستور بأنفسنا بدون تدخل خارجي حتى ولو كان من دولة عربية شقيقة.

واضاف: علينا ألا نشجع الارهاب، كفانا خوفا، وعلى العراقيين الخيرين والشرفاء محاربة هؤلاء السماسرة والارهابيين.

ودعا الجربة الستة العرب الذين لم يشاركوا في الانتخابات العامة إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة مشاركة فعالة.

وأكد نيكولاس هيسن ممثل الأمين العام للامم المتحدة على ضرورة كتابة الدستور بأيد عراقية واعتبر العملية اساسية في بناء الدولة مشددا على ضرورة مشاركة جميع اطياف الشعب العراقي في عمليتي الكتابة والتصويت.

وقال هيسن أن الشعب العراقي هو الوحيد الذي يسطيع صياغة دستور بنفسه.

وأكد أن الامم المتحدة سوف تعزز العراقيين بمستشارين قانونيين لمساعدتهم في عملية صياغة الدستور. ويتعين على الجمعية الوطنية صياغة دستور دائم بحلول ١٥ اغسطس وتنظيم استفتاء للموافقة عليه قبل ١٥ اكتوبر.

ويجب أن ينال الدستور غالبية الاصوات شرط ألا ترفضه ثلاث محافظات من أصل ١٨ وبغالبية الثلثين.

وفي حال اقرار الدستور يتعين اجراء الانتخابات العامة في موعدها.

سوريا تعزز اجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

■.. دمشق/

اصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسومين حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

واكدت وكالة الانباء السورية امس ان المرسوم التشريعي الخاص بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب جاء ليعطي للهيئة السورية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب مزيدا من الاستقلالية والمرونة والشمولية في عملها حيث تم تشميل جميع المصارف المرخصة في سوريا بما فيها المصارف المحدثة في المناطق الحرة بأحكام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

واضافت وبذلك سيكون لهذه الهيئة السلطات اللازمة للتدقيق في مصادر الاموال ومشروعيتها وكذلك التعاون مع الجهات الدولية والهيئات المماثلة في تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة بغسل الاموال وتمويل الارهاب بهدف مكافحة كل الانشطة غير المشروعة وعمليات غسل الاموال.

واكد محمد الحسين وزير المالية السوري للوكالة حرص سوريا على الارتقاء بالعمل المصرفي السوري الى مستوى المعايير الدولية في مجالات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكذلك بالسرية المصرفية.

وقال الوزير ان المرسومين اللذين نشرا في الصحف السورية الرسمية يعززان توجه الحكومة نحو تحديث القطاع المصرفي السوري واضفاء مزيد من الشفافية والاستقلالية والمرونة في ادارة هذا القطاع.

فشل جديد للبرلمان الكويتي في تبني قانون منح الحق الانتخابي للمرأة

■،، الكويت/ ا ف ب/..

قرر مجلس الأمة «البرلمان» الكويتي اعادة التصويت مجدداً اليوم لتبني مشروع قانون يمنح المرأة حقوقها السياسية وخاصة الحق في التصويت والترشح للانتخابات البلدية القادمة بسبب عدم توفر النصاب.

وأكد النائب علي الراشد في تصريحات للصحافيين عقب جلسة البرلمان التي فشل فيها في تبني المشروع في القراءة الثانية، المجلس سيعيد التصويت على المشروع اليوم.

وصوت ٢٩ نائباً أمس على مشروع القانون في حين صوت نائبان ضده وامتنع ٢٩ نائباً عن التصويت.

وبناء على قانون البرلمان الكويتي فإن النواب الذين امتنعوا عن التصويت يعتبرون غائبين، ما يعني أن الجلسة لم تحصل على النصاب المقدر بـ ٣٣ نائباً.

ويضم المجلس ٥٠ نائباً منتخباً ويملك اعضاء الحكومة الـ ١٥ الحق في التصويت.

وقال رئيس البرلمان جاسم الخرافي أن مشروع القانون معلق وسيتم اعادة التصويت عليه في جلسة لاحقة.

وكان البرلمان صوت في قراءة أولى في ١٩ أبريل الماضي لفائدة مشروع القانون الذي اقرته الحكومة في اكتوبر ٢٠٠٣م بعد تصويت ٢٦ نائباً معه و ٢٠ ضده وامتناع ثلاثة نواب عن التصويت.

وبين الذين صوتوا على مشروع القانون ١٣ وزيراً اضافة إلى النواب الليبراليين والشيعة وصوت ضد المشروع كافة النواب الإسلاميين والقبليين المعارضين بشد لمنح المرأة حقوقها السياسية.

ويقوم النواب الإسلاميون وحلفاؤهم من النواب القبليين بحملة ضد مسعى الحكومة لمنح المرأة حقوقها السياسية في الترشح والتصويت معتبرين أن ذلك منافٍ للإسلام على حد رأيهم.

وتعود آخر انتخابات بلدية في الكويت إلى يونيو ١٩٩٩م.

والمجلس البلدي يملك صلاحيات محدودة ويتكون من ١٦ عضواً يعين ستة منهم أمير الكويت الشيخ جابر الصباح في حين يتم انتخاب العشرة الباقين لولاية من أربع سنوات.

ويضمن الدستور الكويتي المساواة بين الجنسين غير أن القانون الانتخابي يمنح الرجال فقط الحق في التصويت والترشح.

وفي سنة ١٩٩٩م أصدر امير الكويت مشروع قانون يمنح المرأة الحق في التصويت والترشح غير أن البرلمان رفضه.

المتمردون يحاولون اعاقة العودة الطوعية لمشردي دارفور:

الحكومة السودانية توقع قريباً اتفاق سلام مع التجمع الديمقراطي المعارض

■،، أعلن ناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض أمس في الخرطوم أن التجمع الذي يضم عدداً من أحزاب الشمال القريبة من المتمردين الجنوبيين السابقين سيوقع قريباً اتفاق سلام مع الخرطوم شبيهاً بالاتفاق الذي وقعه المتمردون السابقون في مدينة نيفاشا الكينية في يناير الماضي.

وقال الناطق علي أحمد السيد لوكالة فرانس برس أن التجمع المحظور خلال التسعينيات سيستأنف المفاوضات مع الحكومة السبت برعاية مصر.

وتابع الناطق أنه تم الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات في القاهرة قرابة السابع من مايو واذا ما جرت الأمور بشكل جيد فسوف يوقع الاتفاق في العاشر من مايو الجاري.

وأكد مركز الاعلام السوداني هذا الجدول الزمني مشيراً إلى أن المفاوضات قد تستأنف الخميس أو السبت القادمين.

وما زال يتحتم تحديد مصير الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي الذي أنشأه عدد من القادة المقيمين في المنفى في اريتريا في منتصف التسعينات.

وسيكون في وسع الأحزاب المشاركة في التجمع عند توقيع اتفاقات السلام المشاركة في صياغة الدستور الجديد الانتقالي الذي سيتم العمل به لمدة ست سنوات.

من جهة أخرى ذكر المركز الاعلامي السوداني الحكومي أمس أن مجموعة من المتمردين اضرموا النار في ١٥ منزلاً في قرية في منطقة دارفور التي تمزقها الحرب وذلك في هجوم قتل فيه شخص واحد.

وأضاف المركز أن الهجوم على قرية ريل في ولاية دارفور الجنوبية وقع يوم الأحد بهدف تعطيل عودة المشردين إلى منازلهم.

ونقل المركز عن مسؤول قوله أن المتمردين اشعلوا النار في الأكواخ المصنوعة من الأعشاب الجافة بهدف عرقلة برنامج العودة الطوعي للمشردين إلى قراهم بالتأكيد على عدم وجود أمن أو استقرار في المنطقة.

ولم يكشف تقرير المركز عن هوية المجموعة المسؤولة عن الهجوم.

تتراوح بين عام وعشرين عاماً :

أحكام بالسجن على المتهمين بالسعي لقلب نظام الحكم في عُمان

□ مسقط/وكالات الأنباء

أصدرت محكمة مسقط المختصة في قضايا أمن الدولة أمس أحكاماً بالسجن لمدة تتراوح بين عام واحد و(٢٠) عاماً على (٣٠) عضواً من أعضاء تنظيم سري محظور أدينوا بالسعي للإطاحة بنظام الحكم وإقامة الإمامة في سلطنة عُمان.

وقضت المحكمة بإدانة (٣٠) متهماً من المتهمين الـ (٣١) – وجميعهم عُمانيون تتراوح أعمارهم بين (٣٠ و٥٠) عاماً – بالتحضير لقلب نظام الحكم القائم في البلاد بقوة السلاح بقصد إقامة حكم الإمامة بدلاً منه، كما أدانتهم بإنشاء تنظيم سري محظور اشتمل على مجلس أعلى ومجالس ولجان فرعية أخرى موزعة على العديد من ولايات السلطنة عمل من خلالها المجلس الأعلى على وضع أهداف التنظيم واستراتيجيته لقلب نظام الحكم، (وفق نص الحكم الذي تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه).

وحكم على ستة متهمين بالسجن (٢٠) عاماً و(١٢) متهماً بالسجن (١٠) سنوات، كما حكمت على (١٢) متهماً آخرين بالسجن (٧) أعوام، وحكمت المحكمة على متهم واحد بالسجن لمدة عام واحد بعد أن أدانته بحيازة أسلحة بدون رخصة وبرأته من تهمة السعي إلى قلب النظام.

وأعلن القاضي هلال بن حمد البوسعيدي، رئيس محكمة أمن الدولة في مسقط، أن الأحكام لا يمكن استئنافها، ولكن بإمكان المحكوم عليهم طلب العفو من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان، خلال مهلة لا تزيد عن (٣٠) يوماً.

وعُقدت جلسة المحاكمة المخصصة للنطق بالحكم لمدة (٢٠) دقيقة، ومثَّل المتهمون أمام المحكمة طلقاء الأيدي وهم يرتدون اللباس التقليدي العُماني.

التقرير الايطالي حول مقتل كاليباري يتضمن اختلافات مع تقرير واشنطن

روما/ا.ف.ب/

نشرت الحكومة الإيطالية مساء امس تقريراً يتضمن عدداً كبيراً جداً من الاختلافات مقارنة بالصيغة الأمريكية حول ظروف مقتل عنصر الاستخبارات الايطالي نيكولا كاليباري في الرابع من مارس في بغداد.

وأكد التقرير الايطالي انه لم يكن هناك ما يشير الى نقطة المراقبة الأمريكية وان جنود الدورية الأمريكية اطلقوا النار عن عدم خبرة وبسبب التوتر وانه لايمكن إلقاء اللوم على سرعة السيارة التي كان على متنها الإيطاليون وان مسرح المأساة لم تتم المحافظة عليه كما هو بعد اطلاق النار.

وأجري التقرير على اساس تحقيق اجراه الدبلوماسي سيزار راغاغليني والجنرال في أجهزة الاستخبارات بيرلوجي كامبرغر، والاثنان عضوان في اللجنة المشتركة الايطالية الأمريكية ورفضا التوقيع على نتائج التحقيق الأمريكي.

وكانت واشنطن وروما قد سعتا قبل نشر التقرير الايطالي إلى التهوين من خلافاتهما بشان مقتل ضابط المخابرات الايطالي.

وقال مسؤول حكومي كبير في روما ان السلطات الإيطالية سلمت التقرير للسفير الامريكي في ايطاليا مساء امس واضاف ان المسؤولين سيعلنون الوثيقة قريبا.

وقال بعض السياسيين انه يجدر بإيطاليا سحب قواتها من العراق احتجاجا على الحادث لكن وزير الدفاع انطونيو مارتينو تطلع امس الى تخفيف حدة التوتر اثناء حضوره احتفالا بمناسبة ذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية مع السفير الامريكي في ايطاليا.

وردا على سؤال عما إذا كان الخلاف سيضر بالعلاقات بين البلدين قال مارتينو بالقطع لا.

أمام محكمة عسكرية أمريكية :

انغلاند تقر بإساءة معاملة معتقلي أبو غريب

■ أقرت الجندية الأمريكية ليندي انغلاند التي أصبحت رمز فضيحة سجن أبو غريب العراقي منذ ظهورها في صور لتعذيب سجناء عراقيين أمام محكمة عسكرية أمس بأنها مذنبة في العديد من التهم التي وجهت إليها بإساءة معاملة معتقلين في هذا السجن.

ويمكن أن تعاقب انغلاند بالسجن ١٦ عاماً ونصف العام وهي متهمة بإساءة معاملة معتقلين والتقصير في الواجب وسلوك مشين ، حسبما ورد في بيان عسكري نشر في مارس.

وانغلاند هي المتهم الثاني الذي يمثل أمام محكمة عسكرية في الولايات المتحدة في إطار فضيحة أبو غريب بعد الحكم الذي صدر على والد طفلها الذي ولد في أكتوبر الكابورال تشارلز غرانر بالسجن عشرة أعوام في يناير الماضي في فورت هود.

وقد أدين غرانر بصفته المسؤول الرئيسي عن التجاوزات التي حدثت في السجن ، ومن المتوقع أن تنطق المحكمة العسكرية الأمريكية في ولاية تكساس بالحكم في وقت لاحق من هذا الأسبوع.